

● أخبار قصيرة



«آلية الزناد» لن تفرض قيوداً جديدة على مبيعات النفط

قال وزير النفط الإيراني، في تصريح له صباح الأربعاء، على هامش اجتماع مجلس الوزراء: إذا تم تفعيل «آلية الزناد»، فلن يُمنع ذلك قيوداً جديداً مؤدياً على مبيعات النفط. وأضاف محسن باك نجاد: إذا واجهنا وضعاً يتطلب قرارات وتدابير جديدة، فسندرس بالتأكيد الخطط. ورداً على سؤال حول وضع خزانات النفط غرب طهران، التي استهدفها الكيان الصهيوني خلال حرب الإثني عشر يوماً المفروضة، قال وزير النفط: استؤنفت عمليات نقل الوقود من هذه الخزانات بعد يوم أو يومين من الحادث، وهي مستمرة دون أي مشاكل.



نمو النقل بسكك الحديد في إيران بنسبة ٤٨٪

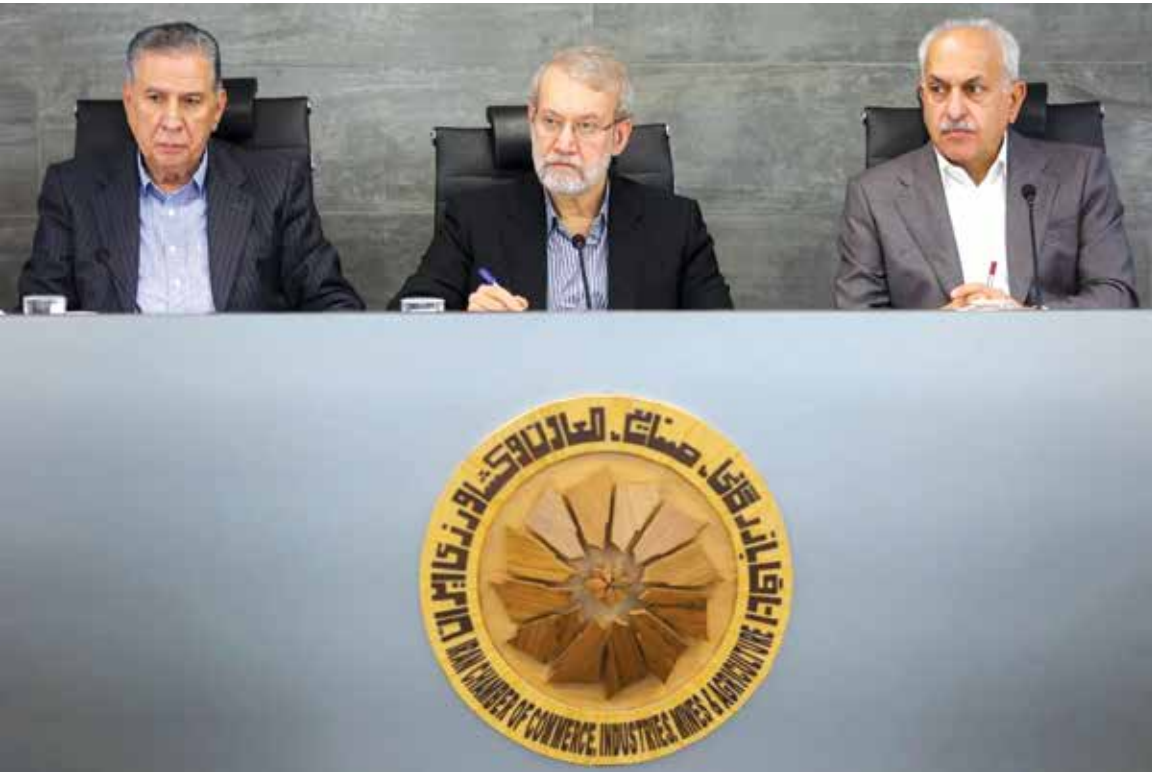
وفقاً للإحصائيات الحديثة، فإن حجم النقل بالسكك الحديدية في إيران ارتفع بنسبة ٤٨٪. ووفقاً للإحصاءات، في العام الماضي، تم نقل حوالي ٢٠ مليون طن من البضائع عبر إيران. في غضون ذلك، ارتفع النقل بالسكك الحديدية بنسبة ٤٨٪، مسجلاً نمواً مذهلاً، بينما انخفض النقل البري بنسبة ٥٪. وفي العام الماضي، وضعت إيران إحياء ممر الشمال-الجنوب على جدول أعمالها، بهدف نقل ٢٠ مليون طن من البضائع بحلول عام ٢٠٢٨، مما قد يضاعف حجم النقل العابر للبلاد؛ بالإضافة إلى ذلك، سعت إيران إلى إحياء العديد من الممرات الأخرى خلال هذه الفترة، بما في ذلك ممر الخليج الفارسي-البحر الأسود، وممر عشق آباد، وخط سكة حديد المائي-طهران-إسطنبول. يُظهر كل هذا توسع دبلوماسية النقل الإيرانية، مع التركيز على الممرات الإقليمية والتعاون الثنائي.

تعاون إيراني-أوزبكي في مجال نقل البضائع عبر سكك الحديد

أشار الرئيس التنفيذي لشركة سكك حديد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في اجتماع مع رئيس سكك حديد أوزبكستان، إلى إمكانية تسير عربات بين إيران وأوزبكستان، وأعلن عن هدف نقل مليوني طن من البضائع بين البلدين بحلول عام ٢٠٢٦. وأكد جبار علي ذكري على ضرورة تحديد هدف كمي في الاتصالات الدولية بين سكك حديد إيران وتركمانستان، وقال: في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، تم نقل ٤٧٦ ألف طن من البضائع بين البلدين، ونأمل أن يصل حجم حركة البضائع إلى مليون طن بحلول نهاية هذا العام، ومليون طن في عام ٢٠٢٦. وأكد ذكري أن أوزبكستان تقع على الممر الشرقي -الغربي، وقال: نتوقع أن يؤدي تحديد تعريفات جمركية مشتركة؛ بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين سكك حديد البلدين، إلى زيادة حجم البضائع المنقولة أيضاً. كما أعلن الرئيس التنفيذي لشركة السكك الحديدية عن زيادة في صادرات المنتجات الإيرانية وأبضائع الترانزيت من أوزبكستان إلى إيران، والقيام المفتوحة هذا العام، وأضاف: حالياً، أكثر من ١٣٠٠ عربة محملة جاهرة للإرسال إلى أوزبكستان على طول الطريق المؤدي إلى حدود سرخس.

أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، خلال لقائه بأعضاء غرفة التجارة الإيرانية:

نرحّب بالعلاقات السياسية والتجارية والأمنية مع دول المنطقة



أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، علي لاريجاني، بأن ما يُقال عن رفض إيران للتفاوض كذب؛ مبيّناً أن طهران ستقبل أي مقترح يتسم بالعقلانية والعدالة ويضمن مصالحها. وخلال لقائه يوم الثلاثاء بأعضاء غرفة التجارة الإيرانية، أشاد لاريجاني بجهودهم خلال «الحرب العدوانية التي استمرت ١٢ يوماً» ضد إيران، مؤكداً بأن إبقاء المصانع في حالة إنتاج فعال قدّم دعماً كبيراً للصمود الشعب. ووصف الإجراءات الأخيرة للجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنها تتجه نحو التنمية الوطنية، مؤكداً بأن هدفنا هو حل القضايا الأمنية وتهينة الأرضية المناسبة لتنمية البلاد؛ ومن هذا المنطلق، نرحب بإقتراحكم لإنشاء آلية للربط بين غرفة التجارة وأمانة المجلس الأعلى للأمن القومي تأخذ وجهات نظر الفاعلين الاقتصاديين بعين الاعتبار في صنع القرارات بالمجلس. ورأى

لاريجاني أن أداء القطاع الخاص في المفاوضات مع الخارج يعتبر مفيداً، وتابع: بعض المفاوضات يمكنها أن تمهد لحل قضايا أخرى أيضاً. كما أشار إلى أن غرفة التجارة الإيرانية باعتبارها مؤسسة مدنية تحتضن الناشطين الاقتصاديين، يجب أن تتخذ القرارات اللازمة وفقاً للقانون ولا يوجد مبرر لهيمنة النظرة الأمنية على مثل هذه المؤسسات؛ وأي مكان يتم فيه تدخل مخالف للقانون سنقاومه.

«آلية الزناد»

وحول الإجراءات المتخذة بخصوص موضوع «آلية الزناد»، قال أمين المجلس الأعلى للأمن القومي: إيران سلكت كل السبل الممكنة لحل الموضوع عبر التفاوض؛ لكن الأطراف المقابلة طمعت وعارضت؛ على سبيل المثال، فرنسا أرسلت رسالة عبر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مفادها «إذا توصلتم مع الوكالة لترتيبات خاصة، فإننا نراجع عن

منذ تطبيق اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي

ارتفاع حجم التبادل التجاري بين إيران وروسيا بنسبة ٣٥٪

ووفقاً لنائب رئيس الوزراء الروسي، ارتفع حجم التبادل التجاري بين طهران وموسكو بنسبة ١١/٨٪ خلال الأشهر السبعة الأولى من هذا العام، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤. وقال: ستساهم الفعاليات القادمة في تعميق اندماج الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفضاء الاقتصادي الأوراسي. ووفقاً للتقرير، ناقش نائب رئيس الوزراء الروسي ووزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني في هذا الاجتماع المجالات الرئيسية للتعاون التجاري والاقتصادي، مع التركيز على آفاق تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وإيران. وشملت المناقشات أيضاً

تطوير التعاون والتقارب في إطار عضوية الجمهورية الإسلامية الإيرانية بصفة مراقب في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والجهود المشتركة لتعزيز محاور النقل الأوراسية على طول ممر الشمال-الجنوب. كما استعرض الطرفان تقدم المشاريع المشتركة بين طهران وموسكو في مجالات النقل والخدمات اللوجستية، والصناعة، والطاقة، والزراعة، والسياحة. ووفقاً للتقرير، أعرب نائب رئيس الوزراء الروسي ووزير الخارجية الإيراني عن استعدادهما لمواصلة المحادثات البناءة الهادفة إلى تعزيز العلاقات الثنائية في جميع مجالات التعاون.

عزم إيران على استكمال ممر الشمال-الجنوب

كما التقى وزير الصناعة والتعدين الإيرانية محمد أتاك، الذي يزور موسكو لعقد أول اجتماع للجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مع وزير التنمية الاقتصادية الروسي مكسيم رشتنيكوف. ووصف وزير التنمية الاقتصادية الروسي عام ٢٠٢٥ بأنه نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية بين طهران وموسكو بفضل أحداث مهمة مثل توقيع اتفاقية استراتيجية شاملة بين البلدين، وتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي، ومنح

مشروع قرار تفعيل آلية الزناد». وصرح لاريجاني: لقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق، حيث وقّعه وزير خارجيتنا في مصر، وسبب الحاجة للترتيبات الخاصة هو أن بعض المراكز النووية كانت قد قصفت ولم يكن بالإمكان تفتيشها وفق الإجراءات العادية وكان يجب مراعاة الاعتبارات الأمنية وقرار مجلس الشورى الإسلامي؛ مع ذلك، لم يوفوا بوعدهم. وأضاف: ثم طرحت خطة من قبل الأوروبيين وخطة أخرى من روسيا؛ وإيران بناءً على اعتبارات قبلت كلاً من الخطتين اللتين حددتا ستة أشهر للمفاوضات؛ لكنهم مرة أخرى لم يلتزموا بوعدهم وواصلوا متابعة موضوع التراجع السريع في مجلس الأمن.

نقطتان مهمتان

وأشار أمين المجلس الأعلى للأمن القومي إلى نقطتين مهمتين: أولاً إن الخطة الأميركية الأولية تضمنت شرطاً لا يقبله أي إنسان عبور؛ تخفيض مدى الصواريخ لأقل من ٥٠٠ كيلومتراً! هل هذا شيء مقبول لدى الإيرانيين؟ المشكلة بالتحديد هي أنهم يطرحون مطالب غير مقبولة. ثانياً في الاتفاق النووي تم اعتماد آلية مسبقاً بأنه لو لم يوف طرف بالتزاماته، يستطيع الطرف الآخر الرد؛ متسائلاً: من الذي نقض التزاماته؟ أولاً انسحبت أميركا من الاتفاق، ثم لم يلتزم الأوروبيون، وبعد ذلك لجأوا حتى إلى القصف، فمَن له الحق أن يعترض الآن؟! كما أشار لاريجاني إلى سابقة الغربيين في نكث العهود، قائلاً: المشكلة في استغلالهم لنصوص العقود؛ إيران لم تتجنب أبداً التفاوض لحل القضايا؛ لقد أقدم هؤلاء على قصصنا في ذروة المفاوضات، وفيما يهتفون بشعار التفاوض لكنهم عملياً يبحثون عن أهداف أخرى، فلو تم تقديم اقتراح معقول وعادل مع ضمان مصالح إيران، إننا سنقبل به؛ لكننا نمتسكون بمصالحنا وأمننا الوطني، وسنقف كما وقفنا في موضوع مدى الصواريخ. وفي الختام، أكد لاريجاني إن «المسار الذي نتبعه، يتعارض مع سياسات الكيان الصهيوني المثير للفضوى، لذلك نحن نرحب بالعلاقات السياسية والتجارية والأمنية مع كل دول المنطقة وسنواصل المضي في هذا المسار».



عُقد بحضور كاظم جلال، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى روسيا، أكد وزير الصناعة الإيراني على دور القطاعين الخاصين في البلدين في تطوير العلاقات التجارية، ودعا إلى إزالة العقبات التي تعيق التجارة، بما في ذلك تسهيل المعاملات المالية وتوحيد المعايير بين البلدين. وأكد أتاك عزم إيران على استكمال ممر الشمال-الجنوب، وصرح بأن الاستعدادات لبناء خط سكة حديد رشت-آستارا ستتمثل، وستبدأ عمليات التنفيذ في الأشهر المقبلة.

إيران صفة مراقب في الاتحاد. وفي إشارة إلى نمو التجارة بين إيران وروسيا بنسبة ٢٥٪ منذ تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الأوراسي (في مايو ويونيو ٢٠٢٥) مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وصف رشتنيكوف هذه النتائج بأنها ثمرة عزم البلدين على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، وأعلن التزام روسيا بنص وروح اتفاقية التجارة الحرة الأوراسية مع إيران، وأعرب عن أمله في أن تستمر هذه العملية بوتيرة أسرع. وفي هذا الاجتماع، الذي

التخطيط لتعزيز مرونة الاقتصاد في الظروف الصعبة

وأشار فرزين إلى أن ظهور ظروف غير متوقعة يؤدي إلى تفاقم حالة عدم اليقين في البيئة الاقتصادية للبلاد، وبحول دون إمكانية التنبؤ بأفاق الوضع الاقتصادي، موضحاً: «منذ بداية العام الحالي، وضع البنك المركزي إجراءات خاصة لتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني في الظروف الصعبة ضمن أولوياته؛ وفي هذا السياق نفذ إجراءات لتوفير العملة الأجنبية، وتطبيق سياسات نقدية، والتحكم في السيولة، وتوفير احتياطات مؤنوقة من الذهب والعملة الأجنبية لمواجهة الصدمات المحتملة». ومضى فرزين يقول: إنه وبناء على الإجراءات المذكورة أعلاه، أصبح البنك المركزي اليوم يمتلك موارد مؤنوقة والظروف الصعبة الأجنبية والذهب، والموارد المودعة في البنوك الخارجية متاحة أيضاً، وبالتالي فإن احتياطات البلاد من العملة الأجنبية والذهب في وضع آمن.

والبنك المركزي لدراسة التحديات التي تواجه رواد الأعمال مع النظام المصرفي. كما تقرر أن يُعقد هذا الاجتماع بشكل ربع سنوي بحضور ممثلي رواد الأعمال والبنك المركزي لبحث الحلول لمشكلات الفاعلين في هذا المجال مع النظام المصرفي. كما تم تحديد إعداد لائحة لإنشاء إدارة خاصة للمقترضين الكبار، وتقديم اقتراح لتعديل قانون الشيكات لحل مشكلات رواد الأعمال فيما يتعلق بالأطراف المعنية، ودراسة مقترحات المنتدى الوطني لرواد الأعمال في مجال التقييم الائتماني كمهمات رئيسية لهذه اللجنة. ووصف محافظ البنك المركزي التحكم في التضخم والاستقرار المالي بأنه أهم واجبات البنك المركزي، وأكد على أن «جميع القرارات المتخذة في مختلف مجالات التمويل والسياسات النقدية والعملات الأجنبية تتمحور حول تحقيق هذه الأهداف».

وفي هذا الاجتماع أيضاً، والذي حضره ثمانية من كبار رواد الأعمال في مجالات تصنيع الأجهزة المنزلية، وقطع غيار السيارات، والصناعات الغذائية، والبتروكيماويات، والأدوات الصحية، وأعضاء مجلس إدارة رواد الأعمال، شرح محافظ البنك المركزي ومساعده في مجالات التنظيم، والعملات الأجنبية، والسياسات النقدية، آخر سياسات البنك المركزي لدعم الإنتاج في العام الذي أطلق عليه قائد الثورة الإسلامية اسم عام «الاستثمار من أجل الإنتاج». وأصدر فرزين في هذا الاجتماع، توجيهاً بتشكيل لجنة مشتركة بين المنتدى الوطني لرواد الأعمال

مجموعات رواد الأعمال والقطاعات الدافعة للمو في البلاد. وخلال هذا الاجتماع، أصدر فرزين عدة توجيهات في مجالات العملات الأجنبية والائتمان لحل مشكلات رواد الأعمال، مؤكداً على أن تسهيل إجراءات استخدام الموارد الأجنبية للفاعلين الاقتصاديين والتجار، وتقديم تسهيلات نقد أجنبي جديدة للمصدرين، وإصدار صكوك بقيمة تصل إلى ٢٠٠ مليون يورو، واتخاذ إجراءات خاصة لجعل أساليب التمويل الحديثة لوسائل الإمداد أكثر جاذبية لدعم رواد الأعمال، كلها على جدول أعمال البنك المركزي.

أكد محافظ البنك المركزي، ومحمد رضا فرزين، على أن البنك المركزي منذ بداية العام الجاري، قد اتخذ إجراءات خاصة على جدول الأعمال في الظروف الصعبة لتعزيز الاقتصاد الوطني ولتوفير العملة الأجنبية وتطبيق السياسات النقدية، والتحكم في السيولة؛ مضيفاً: إن احتياطات البلاد من العملة الأجنبية والذهب في وضع آمن. وعقد محافظ البنك المركزي، بعد الاجتماع الذي جمعه برئيس الجمهورية قبل ثلاثة أيام، اجتماعاً استمر ثلاث ساعات مع المنتدى الوطني لرواد الأعمال في البلاد، حيث جرى خلاله استعراض أهم التحديات التي تواجه

محافظ البنك المركزي، خلال اجتماعه مع المنتدى الوطني لرواد الأعمال في البلاد:

احتياطات البلاد من العملة الأجنبية والذهب في وضع آمن